التنوع الاثني في العراق : سوسيولوجيا التعدد في الوحدة

الدكتور رسول مطلق

جامعة بغداد/ كلية الآداب / قسم علم الاجتماع

مقدمة:

تعد ظاهرة التعددية الاجتماعية، ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، تمتد جذورها في حياة الإنسان إلى أبعد نقطة من تاريخ علاقاته الاجتماعية، منذ ان اكتشفت الجماعات الإنسانية ان ثمة جماعات أخرى تشاركها وتزاحمها العيش على أرض هذا الكوكب، مما جعل الإنسان يشعر بوجود تمايزات واختلافات فيما بينه وبين الجماعات الأخرى. بل ان هذه التمايزات والاختلافات الثقافية، والعرقية، والدينية، بما تفرضه من تمايزات واختلافات في الرؤى، والمواقف السياسية، هي اختلافات وتمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشرى ذاته.

والتعددية غالباً ما تعني إقرار وتسليم بعالم مشترك يبنى على أسس التعدد والتنوع، والاختلاف، إذ تغدو التعددية أحدى ثوابت وآليات إدارة أنماط الحياة المعاصرة. وكيفية التعامل والتفاعل معها سيقود بشكل أو بآخر، إلى الاحترام والتسامح والحوار وتقبل الآخر والتعايش معه بسلام وأمان.

ان المكونات أو الألوان والأطياف قد تُفصح وتُعبر عن نفسها عن طريق ترجمة واقعها بالتعبير عن انتماءاتها إلى الهويات الثقافية الخاصة بها، والمعبرة عن ثقافات فرعية مثل المعتقدات الدينية، والعادات الطقسية والشعائرية، والتجمعات الإثنية والأنظمة والبرامج السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها(*)، إن وجود التعددية داخل المجتمع لا يعني ذلك حالة ضعف أو قطيعة بين مكونات المجتمع وثقافاته، إذا أحسنت إدارة المجتمع في أطار حكم رشيد بل العكس فان الثقافات المتعددة تتفاعل فيما بينها، ولكل منها حضور فاعل، في

مضمون الثقافة الأخرى، وهذه التعددية علاوة على تعبيرها عن حالة اصطفاف متزامن للثقافات الفرعية المختلفة إلى بعضها بعض، فهي تؤشر أيضاً حالة من تزامن مستويات الوعي المختلفة، ويجري التعامل معها راهناً بوصفها حقيقة واقعية، كما هي في الماضي وستكون في المستقبل. ومما تقدم فأن حالة أو ظاهرة التعددية بمعنى: التنوع والاختلاف، هي ظاهرة ايجابية، وحالة صحية في حياة الشعوب والمجتمعات، ولا تمثل أية مشكلة، ولا تثير إشكالية، لاسيما إذا ما أحسنا التعامل معها. ولكن تظهر المشكلة حينما يساء التعامل مع هذه التعددية، ونتعامل معها على وفق مفهوم الانقسامية، وذلك طبعاً يؤدي إلى حالة سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. ولا يخفى على أحد أن هناك العديد من مناطق العالم عرفت ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة أثنية، عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية منذ القدم. إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديداً منذ تسعينيات القرن الحالي، إذا أصبح حديث الوحدة عبر الاختلاف والتنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب الوحدة من خلال الانصهار والاندماج هو أسلوب الخطاب السائد في كثير من بلدان العالم، بعد ان اجتثت المجتمعات الإنسانية حالة التتابع الثقافي واقتلعتها من جذورها، واستبدلتها بحالة التزامن الثقافي، بغية ترسيخ تقاليد ثقافية جديدة تتوكأ على التعددية، وتعدّ حالة التنوع الثقافي أمرا طبيعيا، ولا تستفزها وجهات النظر المغايرة والمختلفة، ضمن أجواء تسمح لكل ثقافة الاحتفاظ بخصوصيتها من دون تغليب تلك الخصوصية على الثقافة الوطنية الجامعة.

وفي سياق البحث العلمي لا بد لنا من مناقشة موضوعة التعددية، وقراءتها قراءة جادة، وموضوعية، إذ تسود العالم اليوم نزعات شر تُنذر بخطر اندلاع الحروب الأهلية، والنزاعات الداخلية، ذات الصبغة القومية، أو الدينية والمذهبية، كما شهدتها مجتمعات مختلفة على امتداد دول العالم من تحديات لأنماط إدارة التنوع والاختلاف وما ينجم منها من صراعات في هذه المجتمعات.

وفي هذه الدراسة سوف نتناول بالبحث ظاهرة التعددية الثقافية من خلال ثلاثة مباحث. المبحث الأول: والذي جاء تحت عنوان: مفهوم التعددية، والبحث في التعريفات والمفاهيم المختلفة للتعددية من اجل تفريغ المصطلح من حمولته السلبية، في حين ضم المبحث الثاني: عنوان التكوين ألاثني والتعددية الاجتماعية، للكشف عن واقع المجتمعات التعددية، وتناول

المبحث الثالث والأخير سبل الخلاص لموضوعة التعددية من زاوية التنوع ألاثني والاختلاف العرقي وعدم الوقوع في شرك التمايز الانقسامي، وفيه جرى التطرق إلى كيفية تحول المجتمعات المختلفة، إلى مجتمعات متجانسة تتلاشى فيها كل مظاهر الخصوصية والأنانية، لتصبح حالة التفكير بأسلوب الضمير الجمعي هي المسير لحركة المجتمعات الإنسانية.

المبحث الأول

مفهوم التعددية

التداخل المغلوط، والتمييز المطلوب

- **المعنى الاصطلاحي:**

التعددية السياسية مصطلح حديث الظهور والاستعمال وهو وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية والإدارة الرشيدة للمجتمع، كما أنه يقارب مصطلح الشورى في الإسلام. وعلى وجه العموم تعني التعددية أولاً: الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود دوائر انتماء عدة فيه ضمن هويته الواحدة، وثانياً: احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة، وثالثاً: إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في إطار مناسب وبشكل يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع(١). ان مقاربة مفهوم التعددية لمفهوم الشورى الإسلامي يرتكز على مفهوم التشاور أو الحوار كما في قوله تعالى: ﴿وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾(٢)، ﴿وشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾(٣)، ومن المعلوم ان دولة الرسول(ﷺ) قامت على أساس فكرة الأمة المستندة إلى العقيدة وليس إلى رابطة الدم(٤). والتعددية بمنظور علم الاجتماع عبارة عن إطار للتفاعل تَظهر فيه المجموعات التي تحترم التسامح مع الآخرين والتعايش المثمر والتفاعل من دون صراع ومن دون انصهار. وتعد التعددية من أهم ملامح المجتمعات الحديثة والمجموعات الاجتماعية، وربما تعد مفتاحاً لتقدم العلم والمجتمع والتنمية الاقتصادية(٥).

والتعددية الثقافية أو الاجتماعية مفهوم شديد العمومية يعني وجود أنساق أو أنساق فرعية متعددة داخل وحدة اقتصادية أو سياسية. من هنا يمكن القول إن هناك تعددية لغوية، وتعددية سلالية، وتعددية ثقافية، وهكذا. ومن الخطأ والعبث ان تعد مثل هذه التعددية داخل

حدود الدولة القومية أو الإقليمية أمراً شاذاً أو استثنائياً. لأننا إذا طالعنا ودققنا السجلات التاريخية والاثنوغرافية فسوف نرى ان التعددية هي القاعدة وليست الاستثناء. والتعددية في النظرية السياسية لها معنى مختلف عن هذا حيث تعني توزيع القوة السياسية، أو توزيع صلاحيات اتخاذ القرار بين جماعات أو مؤسسات متنوعة(٦). والتعددية عند الدكتور بدوي يعني المجتمع الذي يتكون من جماعات عدة مميزة عن بعضها

بعض من الناحية الثقافية وأهم ما يواجه هذه المجتمعات هو العمل على توحيد الاتجاهات والتكيف المشترك للجماعات المختلفة. والتعدد يعني عنده حالة الكثرة وزيادة العدد(٧).

ومما تقدم نستشف بان التعددية تعني قبول الآخر كما هو، وتعني التقدير، والتفاهم، والاحترام المتبادل، والمشاركة للعمل معاً لبناء المجتمع. والعراق الذي يتكون من فسيفساء تعددية لديانات، ومعتقدات، وقوميات، وثقافات فرعية، هو أنموذج حي للمجتمع المتعدد الثقافات. فقيام تعددية اجتماعية، وثقافية، ودينية، يعني قيام نظام أكثر عدلاً بحيث يسمح للناس التعبير بحرية عن حقيقة من هم داخل المجتمع، نظام أكثر تسامحا يتكيف بشكل أفضل للقضايا الاجتماعية. فالثقافة ليست شيئا واحداً يمكن تحديدها على أساس عرق أو دين واحد، بل نتيجة عوامل متعددة متغيرة ومتجددة. يشير كميليكا إلى ان هناك انتشاراً كونياً للخطاب السياسي للتعددية الثقافية وتنتشر أفكار عن أهمية التكيف مع الاختلاف والتنوع تناولتها شبكات دولية غير حكومية وتناولها العلماء والباحثون. كذلك فان هناك تقنيناً للتعددية الثقافية في مجموعة القواعد الدولية القانونية أو شبه القانونية تتجسد في إعلانات لحقوق الأقلية. من ذلك إعلان الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية، أو دينية أو لغوية. وإعلان حقوق الشعوب الأصلية(٨)

- **المعنى اللغوي للتعددية:**

لقد شاع في علم الاجتماع السياسي وفي علم اجتماع التنمية أيضاً، مفهوم التعددية Pluralism مقابل مفهوم الانقسامية Segmentation(*). ومعنى العدد والتعدد من الفعل (عد). وأحصى كل شيء عددا أي أحصاه فأقام عددا مقابل الإحصاء والعدة الجماعة قلت أو كثرت وفلان في عداد أهل الخير أي منهم(٩)، فالتعددية وفق هذا تشير إلى الجماعة المتعددة وغير المتجانسة، وفي هذا

الصدد يرى جان فرانسوا: أن المجتمعات المعاصرة تتكون من مجموعات ثقافية متميزة، وقليلة هي الدول المتجانسة ثقافياً، وتقوم الفوارق أول الأمر على الأثنيات، ولكنها تقوم أيضاً على الجنس، والدين، وقد تشتمل التعددية على كل حالات الحياة الخاصة، لكن المهم أن على المجتمعات ذات التعددية الثقافية، إذن أن تجد الوسائل التي تؤمن التعايش للمجموعات المتميزة. تثير التعددية الثقافية، أي المعالجة السياسية لهذا التنوع الثقافي، العديد من الرهانات المهمة، لاسيما ما يتعلق منها بالمواطنية: كيف يمكن أن تكون مواطناً كاملاً من دون نفي الخصوصية(١٠)؟ إذ يعود أصل كلمة تعددية للدلالة إلى"عدَ" وتعني حسب وأحصى و"عادَّهُ" وعداداً: فاخره في العدد وناهضة في الحرب، و"عَدَّ" الشيء وأحصاه و"عَدَّدت" الشيء جعلته ذا عدد" تَعَاد" القوم: عدَّ بعضهم بعضاً. "تَعدّدت" صار ذا عدد. والعديدّة": الحصة والنصيب. ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة بالتفاخر والمعادة، وكذلك تتضمن معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها.(١١) إذ إن المعنى اللغوي لكلمة تعددية يحمل في طياته بعض الملامح القائمة على وصف المفهوم الحقيقي لمعنى التعددية من حيث أنها تعني (الكثرة والتعدد) أي عدم الواحدية:monism، أو التفرد، وذلك لأن أصل العد والتعدد يعني وجود الشيء القابل للعد والإحصاء قل أو كثر(فعدّه: تعني جمعه أو أحصاه)، بما يعني أن هذا الشيء ليس منفرداً، أو وحيداً، وإلا ما قبل العد والإحصاء وتحمل مشتقات الجذر اللغوي بعض المضامين النفيسة ممثلة في عمليات التفاخر والمعاداة التي تتسم بها المجتمعات البشرية التعددية لأسباب عديدة نذكرها فيما بعد(١٢).

وفي اللغة الإنجليزية بحسب ما ورد في قاموس أكسفورد: لا يختلف الأمر كثيراً عما هو عليه في اللغة العربية، إذ تعني كلمة Pluralism: أن هناك تعدداً وعدم أحادية على مستوى الأصعدة المختلفة.(١٣)

ويرى الدكتور بدوي أيضاً: أن فكرة التعددية بوصفها مذهباً إنسانياً: تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها.(١٤) ونلحظ في هذا التعريف أنه يغلب عليه الحس الإنساني/الاجتماعي وهو يتساوق وينطبق مع تعريف الموسوعة البريطانية التعددية: أنها الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار

المجتمع مثل الكنيسة، والنقابات والاتحادات المهنية والعمالية والأقليات العرقية[١٥]. إذ تغلب عليه الصفة الإنسانية والاجتماعية أيضاً.

وطبقاً لذلك فان التعددية تفترض وجوب الاعتراف بحقوق الإنسان وكرامته داخل المجتمع مثلما تفترض الإقرار بواجباته ومسؤولياته. وبذلك فان التعددية تعبر عن سيادة الممارسة الديمقراطية وبالنتيجة فهي غير مؤمنة بوجود الدولة الشمولية التي تلغي الحريات الخاصة، بل تفترض قدرا من الحياد من السلطة العليا – أي الدولة – التي ينبغي أن تحترم القوى والمؤسسات التي تعمل في إطارها على تعميق الخير العام للبلاد[١٦]. على أن ذلك ليس سهلاً كما يشير الآن تورني إذ إن بعض الجماعات التي يجري تحديدها على أساس قومي، أو اثني، أو ديني والتي لم يكن لها وجود إلا في الدائرة الخاصة قد اكتسبت وجوداً علنياً هو –أحياناً– من القوة بحيث يجعل انتماءها الى مجتمع قومي معين موضع شك[١٧]

وفي علم السياسة عرفها قاموس المصطلحات السياسية بأنه مصطلح يستعمل أحياناً لوصف مجتمع مكون من مجموعات مختلف عرقية، أو دينية...الخ واكتسب مفهوم التعددية معاني مختلفة، ويستعمل هذا المصطلح غالباً في نمط معياري أو مقرر، والتعددي: شخص يؤمن بأنه ينبغي مشاطرة السلطة بين المجموعات والمصالح المختلفة وأن القرارات السياسية ينبغي أن تمثل المساواة والتوفيقات بين مثل هذه المجموعات، لذا ينبغي ان تكون الدولة نفسها وكيلاً عن هذه العملية وأن تعمل بوصفها حكماً أو فيصلاً محايداً وليس منافساً له مصالحه المعينة الخاصة به[١٨].

ويرى بعضهم في التعددية بوصفها مفهوماً أنها ترادف التنوع والاختلاف. أما كمصطلح فيعتقد البعض الآخر بأنها تمثل النظام السياسي الذي له خلفية فلسفية ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة بل وطبيعة الإنسان، ولها ملامح مؤسسية ثابتة مستقر عليها، وتقترن بتطور اقتصادي واجتماعي محدد ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، وتهدف إلى إدارة الصراع الاجتماعي. بمعنى أن التعددية بوصفها مصطلحاً تعبر عن أحد أشكال الممارسة الديمقراطية[١٩]. وهذا التمييز بين المفهوم وبين المصطلح تمييز من شأنه أن يعطي ديناميكية للحياة العامة بحيث يفصل ما بين التنوع كونه أصلاً طبيعياً وفطرياً في الحياة ولابد منه، وبين النظام أو الآلية التي يجب أن تدير وتسيير هذا التنوع.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول إن مفهوم التعددية، يعد من المفهومات الغامضة والمحيرة، التي غالباُ ما تكشف عن تباينات بسبب تداخله مع جملة من المصطلحات، من جانب، وبسبب سعة أفق تعامل هذا المفهوم من جانب آخر، فهو يدخل في مختلف التخصصات، والعلوم، وكل علم ينظر إليه، ويتعامل معه على وفق ما يخدم تخصص هذا العلم تكشف وهذا بطبيعة الحال يسهم في تعدد تعريفات مفهوم التعددية، فيرى الاقتصادي فيرنيفال في كتابه الموسوم: (السياسة الكولونيالية وممارستها/ ١٩٤٨) وهو أول من صاغ مفهوم المجتمع التعددي في النصف الأول من القرن العشرين أن المجتمع التعددي هو ذلك الذي تعيش ضمنه مختلف القطاعات جنباً إلى جنب ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة. وهذا المعنى أضيق من مفهوم غيرتز لأنه لا يتضمن التمايزات الإقليمية. إن مجتمع فيرنفال التعددي هو مجتمع فيه اختلاط جغرافي واجتناب اجتماعي متبادل أنه بمعنى أدق خليط من الشعوب لأنهم يتخالطون من دون تداخل أو اندماج[٢٠]. ويزداد الوضع سوءاً في نظر فيرنيفال إذا ما اقترن الانقسام ألاثني بالتمايز الاجتماعي أو الطبقي لان ذلك سيؤدي إلى اهتمام كل جماعة بمصالحها ومطالبها الخاصة وهو الوضع الذي يمنع تكّون أية إرادة جماعية إذ إنه سوف يمنح كل جماعة هيئة البنى الاجتماعية المستقلة[٢١]. ومن المعلوم أن إحدى الدراسات كشفت عن أن من بين (١٣٢) دولة مستقلة في العالم لا توجد سوى (١٢) دولة تتمتع بالتجانس الثقافي[٢٢].

وهنالك من ينظر إلى مفهوم التعددية، على أنه مفهوم ليبرالي من حيث نظرته إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية، وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول من دون تمركز الحكم مع ضمان مشاركة واسعة للجميع في المنافع.[٢٣]

ومما تقدم يمكن تصنيف التعريفات المختلفة لمفهوم التعددية التي ورد ذكرها سابقاً في مجموعتين أساسيتين، الأولى: هي التعريفات التي عالجت ظاهر المفهوم من حيث انتماءاته لكل حقل علمي وتفسريه على وفق منظور أو الرؤيا العلمية لذلك التخصص العلمي من خلال محاولة رسم حدود المفهوم وبيان معالمه بوجه عام وحاولت الربط بينه وبين التعددية والتنوع والاختلاف، إذ إن من الجدير في هذا السياق التفرقة بين التعدد والاختلاف بوصفها مفاهيم، وبين التعددية بوصفها مصطلحاً سياسياً فعلم السياسة الغربي الليبرالي السائد تحديدًا؛ فالتعدد – مفهوماً– يأتي مرادفاً لمفهوم التنوع والتفاوت والاختلاف، في حين ركزت المجموعة الثانية من

التعريفات الموضوعية على جوهر المفهوم ودلالته بحسب موضوع التعددية، داخل كل اختصاص علمي، من حيث أن التعددية كمصطلح هي نظامٌ سياسيٌّ له خلفيته الفلسفية وجذوره التاريخية والمرتبطة بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة فيها، بل وطبيعة الإنسان، وصيغ العقد الاجتماعي وقضاياه وتعاملاته اليومية. إذ إن من المفيد ان نميز بين مفهومين: أولهما التعددية بالمعنى التكويني البنيوي- الثقافي لجماعات تتعايش في دائرة مجتمع معين، وثانيهما التعددية من حيث أسلوب التعامل معها، سواء من حيث مكوناتها فيما بينها أم من حيث تعامل السلطة أو النظام السياسي القائم معها. ولعل ذلك يقارب التمييز ما بين تعددية مجتمعية وتعددية سياسية. الأولى شائعة إذ ليس هناك سوى عدد قليل من المجتمعات الصافية اثنياً في العالم، ويجري التعامل معها بوصفها تكوينات ذات ثقافات فرعية، أما التعددية السياسية فتتعلق بالمشاركة في السلطة ومثالها ما نجده في بلجيكا بين الجماعتين الرئيستين وهما الموالون الناطقون بالفرنسية والفلاندرز الناطقون باللغة الروتينشية. وما نجده في المجتمع الأمريكي واستراليا[٢٤].

وعلى الرغم من أن (التعددية) بوصفها مفهوماً من حيث دلالته الاصطلاحية يعبر عن صيغة واحدة فقط هي نوع من ممارسة السلطة كنمط الممارسة الليبرالية الديمقراطية الحزبية في بعض بلدان ودول أوروبا والولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن التعددية الحزبية تحديدًا هي أحد أنماط التعددية السياسية عامة وليست النمط الأوحد.. فإن كثيرًا من الجدل الدائر على الساحة الأكاديمية والفكرية الإسلامية بشأن النظام الإسلامي يدور حول الحزبية، ومدى موافقتها للمبادئ الإسلامية أو تفضيل فكرة أهل الحل والعقد، من دون بلورتها وتجديدها، ويصطبغ هذا الجدل بالانقسام السالف الإشارة إليه[٢٥].

فمن جهة يقف اتجاهٌ يؤيد الحزبية، وآلية الانتخابات التمثيلية، ويراها فيها –الحزبية– ضماناً لتداول السلطة بشكلٍ سليم، وعدم الاستبداد، ووسيلة لإدارة الاختلافات السياسية، وصيانة للحقوق والحريات العامة...وان ذلك الاتجاه يرى في الأحزاب والتحزب بأنها إحدى الأدوات التي نجحت في تحقيق العدالة وضمان المساواة والحرية والتعبير عن الرأي، والرقابة على السلطة الحاكمة، في البلدان والمجتمعات الغربية.

وفي ناحية أخرى يقف اتجاهٌ يرى في التعددية الحزبية، والتحزب نظرة سلبية كونها تعد مدخلاً للفُرقة، وتحكيمًا للقوى السياسية في مقابل تحكيم الشريعة، من خلال شق الصف، وتعدد المرجعيات السياسية، ويرى في التعددية سببًا لعدم الاستقرار السياسي في الدولة الإسلامية، من خلال تنافس الأحزاب على السلطة وتشكيل نظام دخيل يرتبط بالتجربة التاريخية الغربية، ويبتعد عن تراثنا الإسلامي والعربي، في حين أنه لا يصلح في النظام السياسي أي نظام خلاف النظام الإسلامي الصحيح.(٢٦)

وعلى أية حال ومع تعدد الاجتهادات والرؤى التفسيرية فأن موضوع التعددية قد وجد اهتماماً متعاظماً في الأدبيات السياسية والسوسيولوجية مما يجعل دراسته تكتسب أهمية كبرى ولاسيماً في المجتمعات المأزومة التي تعاني من حالة الآنومي أو الصراعات التي تدخلها أتون الحرب الأهلية.

المبحث الثاني

التكوين ألاثني والتعددية الاجتماعية

إدارة التنوع والاختلاف في المجتمعات التعددية...تساؤلات ما قبل المنهج:

قبل أن نشرع في التفكير نتساءل: هل نحن نفكر على وفق أولوياتنا أم استجابة لأسئلة مطروحة من خارج سياقاتنا، فرضتها علينا العولمة ومنظوماتها الفكرية؟

لا جدال هنا في أن التنوع، والتعدد، والاختلاف، هي من المقومات الأساسية، لبناء مجتمع إنساني متكامل، ولكن المراجعة تنصبّ على فكرة الدلالة أولاً؛ أي ما يعنيه السؤال، واتجاهات الإجابة، وخريطتها المطروحة، ومساحات المفهوم الدلالية.

وثانيًا: أولوية هذه الخريطة في سياقنا الفكري؛ أي أولوية السؤال في جدول همومنا الحياتية على وفق التصورات المعينة للقضية المقترحة، أو المتوهمة، أو المختلقة(٢٧).

وبدايةً فإن إيماننا يتأسس على أن الاختلاف والتنوع، والتعدد، هي من الأمور المألوفة والطبيعية، بل إن غير المألوف واللاطبيعي هي حالة التطابق العام، والاتفاق المطلق، وحالة اللاتمايز. وهي سنة من سنن الله تعالى التي فطر عباده عليها حسبما تؤكده بعض النصوص

القرآنية الشريفة كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾(٢٨)، وقوله تعالى:﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾(٢٩)، وهذه حقيقة مطلقة لا يستطيع أي إنسان عاقل، من أي لون، أو دين، أو طائفة، أو قومية، أن ينكرها، ففي كل زمان وفي كل مكان هذا هو واقع التنوع والاختلاف، إرادة آلهية وواقع معاش. وذلك لا يشغل الباحث في العلوم الاجتماعية صوابُ أو خطأُ الخلاف والتنوع أو مقومات ذلك الاختلاف والتنوع؛ لأن الحكم عليها إنما هو لله تعالى، يوم يُرد الناس إلى الله...بل ان ذلك الأمر قد يشغل الباحث في علم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، في كيفية إدارة المجتمعات الإنسانية لهذا الاختلاف بدرجاته، ودراسة ومقارنة تصورها العقيدي/الأيديولوجي لطبيعته وحدوده وضوابطه، أما اختيار سبل الإدارة المثلى لمجتمع ما فشأن كل أفراده على وفق مستويات الشورى والاستشارة المؤسسية والعرفية، الهيكلية والاجتماعية اليومية الحياتية(٣٠).

لذلك فإن من العبث أن نسعى إلى تحقيق وحدة مطلقة على أساس التهميش، والإقصاء، والتغييب، وحدة تبنى على أساس تقديم طائفة من دون أخرى، وتفضيل فئة على بقية فئات المجتمع، وحدة تصادرُ الخصوصيات، ولا تحترم الحريات(*).

المجتمع العراقي: واقع الحال:

إذن إذا كان لابد من تعايش وتسامح وحوار، فلا بد من تحقيق التوافق على أساس المشتركات الإنسانية. فإذا ما سلمنا بان التنوع هو تقدير الهي، وحالة طبيعية وواقعية، فإنه من الطبيعي والمسلم به أن نتقبل الاختلاف في الثقافة، وفي المعتقد، وفي العادات، وفي غيرها من الأمور، وفي ذلك الاختلاف جزء من تجليات التنوع المطلوب. لكن وللأسف ثمة معوقات لذلك التعايش تكرست في ثقافات عقائدية وفقهية، وقومية، تشتد وتحتدم تأثيراتها بدوافع سياسية، كما هو حالنا اليوم، إذ إن بعض الأحزاب السياسية والدينية الساعية إلى تصدّر الواجهة السياسية في البلاد وليس بإمكان رجالاتها، وشخوصها الاستغناء عن ذلك الإرث الأسود، إذ تبدو فكرة أو ممارسة التعايش الديني والمذهبي في المجتمع العراقي مشدودة إلى حد ما إلى الخلفية التاريخية. ذلك بما فيها من أحداث مثقلة بالخصومة الدينية والوئام على حد سواء، وبطبيعة الحال لا يبدو العراق

هو البلد الناشز من بين بقية بلدان العالم في تعدده، وفي تاريخية اضطراباته، لذا ليس من الصحيح تمييز العراق بتاريخ من العنف الدموي[٣١]. إذن لا بد من الحيلولة من دون كلّ ما يعيق، تلك الوحدة، وذلك التعايش الاجتماعي، على الرغم من ذلك التاريخ الحقدي القديم، الناتج من تاريخنا المُثقل بالقتل والحقد والعدوانية، والأفكار والعقائد المتطرفة، التي وصلت في كثير من مراحلها إلى إباحة القتل وسفك الدماء، مثلما اتخذت أسلوب الحكم على بعض رموز وشخصيات مكون معين بالسخرية، ونعتها بالنعوت اللاذعة، بينما ان تلك الرموز لها كل القدسية عند المكون الآخر في الوقت نفسه، كذلك الحال مع بعض النصوص والأحاديث التي تشكل منهجاً ومعتقداً مقدس عند مذهب، وإلحاداً وكفراً عند مذهب آخر. لذا لا بد لنا من ان نتساءل مثلما يتساءل بعضهم ما هو المنهج السليم للتعاطي مع مثل هكذا تراث؟[٣٢]، وكيف لنا أن نتخلص من معوقات التعايش الاجتماعي وتخليصه من تلك التركة التي تشده إلى ذلك التراث المُثقل بالأحقاد؟

رؤية مرجعية: البلورالية طريقة مُثلى للتعايش المشترك:

تعني أطروحة البلورالية: الاعتراف برسمية التعدد والتنوع في الثقافات، والأديان، واللغات، والتجارب البشرية، والبلورالية أي التعددية، بالشكل الموجود حالياً تعد من نتاجات الحضارة الجديدة وتبحث في مجالين مهمين: أحدهما في مجال الأديان والثقافات، والأخر في المجال الاجتماعي. فهناك بلورالية في المعرفة الدينية، وبلورالية في المجتمع، أي الدين البلورالي والمجتمع البلورالي، كما أنه يوجد هناك ارتباط وثيق بينهما، بالمعنى ان الأشخاص الذين يذهبون إلى القول بالتعددية على المستوى الثقافي الديني، لا يمكنهم التنكّر لأطروحة التعددية الاجتماعية[٣٣].

هذه النظرية تقف قبالة الانحسارية، التي لا تؤمن بالتعددية والتنوع والاختلاف، إذ إن سروش[*]، يحاول توضيح هذه النظرية من خلال سحبها وتطبيقها على الواقع الديني، الذي يعاني هو الآخر من التأرجح بين الانحسارية التي حولت ألوان النسيج الديني الاجتماعي، إلى Ghetto: كيتوات[*]طائفية وقومية والوطنية تغيب بينهما، والتعددية التي تدعو إلى نظرية معرفية في باب حقانية الأديان. إذ يرى سروش أن على المستوى الديني هنالك تعدديون يرون أنه ليس هنالك دين أو مذهب واحد، وليس هناك حق واحد، بل هناك الكثير من أشكال الحق،

أمّا الحصريون فيقول إنّ الحق واحد وغيره مهما كان باطلاً، وكذلك يرى التعدديون: إن الواقع ذو أبعاد والحقيقة ذات بطون، ولذلك يتعدد الحقّ ويتنوع، أمّا الحصريون فيجيبون: ماذا تصنعون بالتناقضات؟ هل يعقل ان تكون مذاهب عدّة كلها على حقّ؟[٣٤]. وهذا يعني أن التعدديون هنا يمثلون من هم يؤمنون بالتعددية الاجتماعية، وبالعيش المشترك، والحصريون هم المنغلقون والمنعزلون الذين لا يؤمنون بالتعددية.

المجتمعات التعددية جدل التعدد والانقسام:

يمكننا القول إن المجتمعات التعددية تتصف بصورة عامة بأربع مميزات وهي:

١- وجود تباينات تتمتع بقدر متفاوت من الثبات وهو لا يتبدل أو يتقلب كما في التبدلات السريعة للرأي العام.

٢- ان وجود الاختلاف العرقي، أو الديني، أو اللغوي، أدى غالباً إلى وجود تصنيفات اجتماعية لبعض المجموعات الموجودة داخل المجتمع.

٣- ان هذه المجموعات المصنفة تنتظم ضمن مرجعيات ومؤسسات رسمية وغير رسمية كالمؤسسات التربوية، والاجتماعية، والإعلامية، والدينية، وغيرها.

٤- في المجتمع التعددي، يولد الفرد، وينشأ، ويتعبد، ويدرس، في بيئته المغلقة بإحكام من دون غيرها كما هو موجود داخل المجتمعات القبلية، أو المجتمعات العشائرية. أما المجتمعات التعددية والمتنوعة فتكون منفتحة كونها تتمتع بدرجة عالية من التداخل البراكماتي (المصلحي) الذي تحكمه المنفعة وبدرجة عالية من التداخل العضوي، أي أن الأفراد هم غالباً أعضاء في منظمات وجمعيات عدة طوعية فيصبح سلوكهم أكثر اعتدالا لأنهم مرغمون على الجمع والتوفيق بين مصالح عدة لمؤسساتٍ ينتمون لعضويتها في الوقت نفسه.

يستنتج من هذه التميزات أن التباينات في المجتمعات التعددية هي تباينات متحركة لان الانتخابات، والتحولات الاجتماعية، وتقلبات وتبديلات الرأي العام توفر إمكانية الانتقال بسهولة من الأقلية إلى الأكثرية وبالعكس والتناوب في السلطة وتداولها. أما التباينات في المجتمعات المتعددة أو المتنوعة فإنها ليست تباينات في الرأي العام، بل غالباً ما تكون تباينات ثقافية، أو لغوية، أو عرقية، أو دينية طائفية، ولها حدود مرسومة تتميز بعدم التحرك والثبات من دون أن تكون حتما نزاعية فليس هنالك ضرورة للصراع أو النزاع[٣٥].

إن المجتمع التعددي هو المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية، أو الجهوية، أو الثقافية، أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له.

ويعرف بعضهم المجتمع التعددي على أنه نقيض المجتمع الوطني المنصهر، فهو مجتمع جرى تشكيله وتكوينه من طوائف متعددة في إطار سياسي واحد(٣٦).

والمجتمع التعددي وفقاً للصياغة الرئيسة "لفيرنيفال" يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشمل كل منها هوية خاصة وتتسم بأنها جماعات مغلقة حيث لا تلتقي تلك الجماعات إلا في السوق ولأغراض اقتصادية غير شخصية(٣٧). وقد ذهب م.ج.سميث في تطويره لمقولات فيرنيفال إلى مجرد وجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً للقول بوجود التعددية، بل اشترط ضرورة أن تحتوي الاختلافات بين الجماعات على اختلافات في المؤسسات التعليمية، الدينية، الاقتصادية، والسياسية. بل أكثر من ذلك أن تؤدي الاختلافات إلى حدوث تعارض بين الجماعات وبعضها بعضاً على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والإكراه(٣٨).

ويتضح أن التعددية ظاهرة طبيعية لها جوانبها الايجابية بغية التعارف بين البشر عملاً بقوله تعالى" وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا". غير أن ما قد يظهر بأن بعضهم قد يفهم في الوقت ذاته على أنه جوانب سلبية للتعددية بسبب ما تكشف عنه من تنافر واختلاف ليس بهدف التناحر والتصادم بل لتجعل من البشر محل اختيار من الخالق الذي ذكر في محكم آياته وشريف خطابه بقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾(٣٩).

ويرى الأستاذ John Rex(*) أن المجتمع المتعدد بوصفه أنموذجاً يمكن التعرف عليه وفقاً للتمييز بين المجال الخاص: والمقصود به كل ما يتعلق بالثقافة والأخلاق الشعبية، ويسمح فيه بالخصوصية والتنوع التي تعطي نوعاً من الاستقرار النفسي من خلال الاعتماد الاجتماعي المتبادل، وهي نفسها الفكرة التي تقوم عليها النظم الديمقراطية داخل المجتمعات الحديثة. والمجال العام: الذي يقصد به مجالات القانون، والاقتصاد، والسياسة، والحياة الاجتماعية العامة، وهو محكوم بقواعد ومعايير عامة.

وفي هذا الصدد تظهر أربعة احتمالات وهي(٤٠):

١- قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ويشجع على الاختلاف في المجال الخاص والأمور المجتمعية. وتتوافق فكرة المجتمع المتعدد مع المساواة في الفرص وتنطبق على هذا النوع، والنوع الأتي (النقطة الثالثة) ويمثل هذا الأنموذج المجتمع الفرنسي الذي يسمح للأقليات، بالانصهار، والاندماج في بوتقة المجتمع التعددي.

٢- قد يكون مجتمعاً يسمح بالحق في الاختلاف والتنوع في المجال العام ويشجع على التنوع في الممارسات الثقافية من الجماعات المختلفة.

٣- قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ومجبراً أو مشجعاً على الاتحاد في الممارسات الخاصة أو المجتمعية. كما هو الحال في الاستعمار الأجنبي وتعامل المجتمع المحلي معه، أو حالات التمييز العنصري.

٤- قد يكون مجتمعاً لدية حقوق مختلفة ومتنوعة في المجال العام حتى وإن كانت هناك وحدة ملحوظة في الممارسات الثقافية بين الجماعات، وهذا النوع أو الأنموذج هو موجود في الولايات المتحدة وعبر عنه تطبيق الحقوق المدنية.

مما سبق يتضح أن العلاقة بين التعددية الاجتماعية والسياسية والثقافية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع. فإذا ارتبطت الجماعات ببعضها بعضاً على الرغم من تعدد الولاءات الفرعية وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى. اي كما هو الحال على وفق ما موجود في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال وطبيعة العلاقة والتعامل فيما بين المهاجرين البيض القادمين من بلدان شتى نتيجة التثقيف والاستيعاب. وهو ما يطرح رؤية ايجابية ومتفائلة لمجتمع تعددي يقوم على التوازن. غير انه في الوقت نفسه يتضح من الصعوبة بمكان تفهم هذا الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الأمريكيين

البيض والأمريكيين السود. وهو ما يطرح بدوره رؤية سلبية ومتشائمة لمجتمع تعددي يقوم على الصراع[٤١]. وهذا بدوره يقود إلى الحديث عن أنموذج المجتمع التعددي.

– مقارنة بين أنموذج الصراع وأنموذج التوازن في المجتمعات التعددية[٤٢]

هنا يمكننا أن نميز بين أنموذجين من المجتمعات التعددية هما أنموذج الصراع وأنموذج التوازن. وتجدر الإشارة إلى أن كل من الأنموذجين لا يعدو أن يكون تعبيراً عن نمط مثالي على الأنماط المثالية التي قدمها ماكس فيبر، أي أنها نماذج أو أنماط مجردة وليست وصفاً تجريبياً للعلاقات بين الجماعات[٤٣]. لو قارنا بين أنموذجي الصراع والتوازن في المجتمعات التعددية من حيث الأساس الذي يبنى عليه المجتمع، لوجدنا أنموذج المجتمع التعددي ألصراعي يمتاز بوجود هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها، خلاف أنموذج المجتمع التعددي المتعاون الذي يقوم على هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيطة بين الفرد والدولة. ومن حيث السمة العامة المميزة لأنموذج الصراع فانه يمتاز بوجود تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات. في حين أن سمة أنموذج التعاون هي التجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا، وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية. اما من حيث نمط العلاقات الاجتماعية السائدة ففي المجتمع الصراعي فيكون نظاماً تدريجياً جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض من دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي تنظيم غير ديمقراطي. على خلاف المجتمع المتوازن الذي يتسم بوجود علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية، وفيما يخص طبيعة السلطة ففي المجتمع الصراعي تكون مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة. على العكس من أنموذج المجتمع التعددي غير المتوازن إذ تكون السلطة منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية. وفيما يتعلق بوضع الدولة فهو أيضاً يختلف ففي أنموذج المجتمع الصراعي تعلو الدولة فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة للمجتمع حتى لا تصبح علاقات عدائية بحته. بينما ذلك الوضع نجده مختلفاً تماماً في أنموذج المجتمع المتوازن فالروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة بوصفها كياناً سياسياً ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية. ومن حيث أساس التكامل بين الدولة والمجتمع فان أنموذج المجتمع الصراعي يرى أن

التكامل ليس طواعية بل مفروضاً نظراً لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أم المواطنين. خلاف ما هو عليه في أنموذج مجتمع التوازن الذي يؤمن بان الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون، والالتزام بالعمل التدريجي، هو الوجه الأفضل للتكامل بين الدولة والمجتمع. ومن اجل المحافظة على النظام فأن الأنموذج الصراعي يؤمن بسياسة القسر والإكراه وضبط الصراع بواسطة الجماعة السائدة في المجتمع، في حين أن المجتمع التعددي المتوازن يرى في التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق والرضا، من أفضل آليات حفظ النظام والسيطرة عليه. ومن اجل تغيير نمط العلاقات السائدة في المجتمع بما فيها العلاقات السياسية المتلازمة كعلاقة الحاكم والمحكوم، والمرشح والمنتخب، فان المجتمع التعددي الصراعي يرى في العنف هو الأسلوب الأمثل من أجل أحداث تغيرات في الهيكل الاجتماعي تبنى عليها التغيرات السياسية، خلافا لذلك فأن أنموذج المجتمع المتعدد المتوازن يرى في الانتخابات الطريق المثلى الأسلوب الأنجع للتغيير السلطة وتداولها.

ولما كانت المجتمعات التعددية التي تتسم بقدر كبير من التمايزات العرقية، اللغوية، الدينية، والمذهبية...الخ. والتي تتميز نتيجة لذلك باحتدام الصراع بين الجماعات الرئيسة المكونة للمجتمع إذ إن مصالح السلطة واستحقاقات التقاسم وتوظيف الموضوعات المشتركة مرتبطة معاً أشد ارتباط. ولن يحدث قط أن يلد مجتمع الأصوليات الاثنية أو القومية أو الدينية أو الثقافية ذاته بذاته، فهناك دائماً قادة طموحون يستحوذون على هذه الموضوعات ومن ثم يجري تسييسها ويستعملونها قوةً ضاربة وسلاحاً وخيم العواقب فيما يخص الكثير من الضحايا في سبيل السلطة انطلاقاً من مصالح أنانية لكل مكون من مكونات المجتمع[٤٤]، إذ تفرض هذه الجماعات ضرورة تحولها من أنموذج التعددية الصراعية إلى أنموذج التعددية المتوازنة بما تمثله من تكامل قومي وقدرة على تحقيق متطلبات التنمية.

المبحث الثالث

سُبل الخلاص:التعددية الاجتماعية وطرائق إدارتها

يتميز المجتمع العراقي بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء أكانت تعددية أثنية أم قومية أم دينية. فعلى صعيد التعددية القومية يوجد في العراق عرب، وأكراد، وتركمان، وشبك، فضلاً عن التعددية الداخلية فيما بين المكون الواحد من بين تلك المكونات فالعرب قبائل عدة ومتنوعة، والأكراد أيضاً مللٍ متعددة، وكذلك التركمان والشبك. وعلى صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع العراقي أيضاً تعدداً وتنوعاً في الأديان والمعتقدات. فإلى جانب الدين الإسلامي توجد الأديان الأُخرى مثل المسيحية(الآشوريين، والكلدانيين وغيرهم) والصابئة وغيرها من الأديان والمعتقدات والتي تُشكل نسباً صغيرة كالآيزيدية وغيرها، والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدرِ تنوع وتعدد الجماعات الإثنية التابعة لها في العراق؛ إذ تتميز تلك الأديان بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها، فعلى الرغم من أن الوعي بالانتساب ألاثني والديني والطائفي كان موجوداً فأن بؤرة الولاء كانت على الدوام مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي المحلي كالقبيلة، العشيرة، المجموعات العرقية، القرية (السلف) وعصبيات المدينة أو المحلة(الحي)[٤٥].

وعلى الرغم مما ذكر آنفاً عن التعددية الاثنية والدينية، وعلى الرغم من إن التعددية الإثنية تظل هي النمط الأهم من أنماط التعدديات الموجودة والسائدة في المجتمع العراقي. إلا انه يمكن القول إن المجتمع العراقي ليس فريداً في تنوع مكوناته فهو مجتمع تعددي:Pluralism[*] يُشبه كثيراً من المجتمعات، ومع ذلك فأن بعض الكُتاب بنوا اعتقاداتهم التقسيمية على ذلك ومنهم كراهام فولر[٤٦] الذي يرى أن هنالك خطراً كبيراً يُهدد استمرار وجود العراق، وهو الدولة الموحدة التي لم تواجه قط أي تهديد حقيقي بالانقسام منذ أن ظهرت كونها دولة عراقية مستقلة في عام١٩٢١، إلا أن الانقسام اليوم بحسب وجهة نظره احتمالاً واقعياً مرجحاً[٤٧].

وقد أشار حنا بطاطو، اعتماداً على رأي الملك فيصل الأول إلى إن العراق «ليس شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة فالعرب أنفسهم كانوا يشكّلون مجتمعات متمايزة »[٤٨]. وهذا حسب اعتقادنا خلطٌ واضحٌ بين التعددية والانقسامية، إذ يمكن القول أن ليس كل مجتمع متعدد

اثنياً هو مجتمع يعاني من النزاعات، مثلما ليس كل مجتمع صافٍ من التعددية خالياً من النزاعات، فالتعدد ألاثني لا يفسر الصراعات أو النزاعات التي تدور في المجتمعات فمثال ذلك: المجتمع الصومالي صافٍ اثنياً وهو يعاني من النزاعات منذ عقود طويلة، وأمريكا متعددة اثنياً وليس فيها نزاعات.

ألا انهُ يمكن القول إن هذه التعددية في المجتمع العراقي قابلة للتحّول إلى انقسامية، إذ إن عوامل هذه الانقسامية متعددة أهمها:

١- حرمان بعض المكونات الرئيسة والمهمة في المجتمع من حقوقها.

٢- رغبة بعض المكونات في تكوين دولة أو كيان سياسي مستقل كلياً أو جزئياً كأن يحمل ذلك المكون النزعة الانفصالية عن المجتمع الرئيس والدولة.

٣- تدخل عوامل خارجية تمثل امتدادات أثنية خارج الحدود السياسية الوطنية.

٤- تدخل عوامل خارجية يهمها تقسيم العراق وتفكيكهُ كونهُ يمثل خطراً على مصالحها في المنطقة (مثال ذلك إسرائيل).

لذا ينبغي التحوط والحذر من تحول هذه التعددية الاجتماعية إلى انقسامية مقيتة.

وتتميز الرابطة الإثنية سواء أكانت ثقافية أم لغوية على نحوٍ خاص والعرقية على نحو عام في المجتمع العراقي بخصائص أساسية:

أولاً: أن الرابطة الإثنية تتميز من غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

ثانياً: أن الجماعة الإثنية أو الدينية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يجري التعبير عنها بشكلٍ مؤسسي(وجود هيئات وجمعيات تنظم عمل الجماعة وتدير شؤونها) أو غير مؤسسي (هيئات ومجموعات عفوية).

ثالثاً: تتميز الرابطة الإثنية والدينية في العراق بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية أو الدينية، ولعل هذا ما يسوِّغ ويفسر أسباب النزاعات والصراعات الداخلية داخل

المجتمع وداخل كل الجماعة الاثنية أو الدينية نفسها، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الإثنية والتعددية الدينية داخل المجتمع العراقي.

وأخيراً: تتميز الإثنية في العراق بأنها يمكن أن تتلاءم والمواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع حياة المجتمع العراقي، فإن للاحتلال الأمريكي وما مارسه على الشعب العراقي من سياسات استعمارية(فرق تسد) أسهمت في زيادة حدة التعددية الإثنية والدينية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية بعد أن عمل المحتل على تحويلها إلى انقسامية، أحد أهم أسباب الحروب والنزاعات والصراعات الطائفية في المجتمع العراقي، إذ إن التحّول من التعددية إلى الانقسامية كانت له كلفة اجتماعية عالية جداً تمثلت بانهيار مفهوم المواطنة وهي خسارة خطيرة تمس المبرر أو المسوغ الدستوري لوجود دولة موحدة، إذ عمد الجيش المحتل على العمل على إيقاظ الفتن بين مكونات الشعب العراقي وبطرائق شتى(٤٩). ويولي معظم دارسو الحروب الأهلية والطائفية أهمية خاصة للبعد الاثني والبعد الديني كونهما المحرك الرئيس لتلك الحروب والنزاعات؛ ذلك أن الحروب الأهلية والحروب الطائفية تبدأ «باستقطاب أثني ديني» حاد داخل كل مجتمع مأزوم مما يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس أثنية ودينية بالأساس بعيداً عن وحدة الصف الوطني والاعتبارات الوطنية التي يفترض أن تسمو عن كل الاعتبارات الأُخرى(٥٠).

إلا انه تجدر الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعد سبباً كافياً لظهور الصراعات والنزاعات والطائفية؛ إذ إن هذه الصراعات والنزاعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات أثنية معينة أو طائفة ما بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل بعدم المساواة الاجتماعية، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع به الجماعات الأُخرى(٥١)، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة أو تهميشها أو معاملتها بطريقة تجعلها في محل الاتهام (كونها كانت مؤيدة أو تنتمي للنظام السابق)... الخ. بمعنى آخر، فإن الظاهرة الإثنية أو الدينية تعد ركيزة للصراعات التي يمكن أن تُفضي إلى حربٍ أهلية شاملة قد يمنع النظام السياسي قيامها عن طريق آليات القهر والإخضاع إلا أن الاحتلال قد يُطلق عقالها، ولاسيّما عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات

العامة للدولة المحتلة على أساس الاعتبارات الإثنية والطائفية المتحيزة وتلغى الاعتبارات الوطنية. إذ إن تقسيم العراق واقعياً أو نظرياً هو تعبير عن كلفة اجتماعية ثقافية عالية. لأن في ذلك خسارة للهوية الوطنية وللتأريخ المشترك. ولو قُدّر لنا القيام بمسح اجتماعي واسع، لحالات التوتر والصراعات العنيفة التي غالباً ما تكون التعددية الدينية، والسياسية، والقومية، أحد محركاتها وميكانزماتها الدافعة، لوجدناها تشير إلى جملة من المسببات، **فهي عموماً تدور حول ثلاث قضايا أو مسائل رئيسة هي:**

١- مسألة الاعتراف بالآخر، واثبات الهوية: إذ يسعى جاهداً كل طرف من أطراف النزاع، إلى بسط النفوذ والسيطرة على الطرف الآخر، بطرائق وأساليب شتى، منها: التهميش والإقصاء، والتغييب، والاضطهاد الطائفي.

٢- مسألة ضمان التوزيع العادل للثروات، وحصة كل طرف من الثروات ومن أجمالي الدخل القومي.

٣- مسألة المشاركة في العملية السياسية، وتقاسم السلطة ضمن هيكلية الحكم في الدولة.

فكما هو معلوم ان مسألة التعددية الاجتماعية، وإشكاليات إدارتها، لم تعد حكرا على المجتمع العراقي فحسب، ولم تعد شأناً عراقياً خاصاً، بل هي حقيقة موجودة تواجهها كل البلدان والمجتمعات التي لديها تنوع مجتمعي، وما يؤكد ذلك اعتراف الأمم المتحدة والمنظمات العالمية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بوجود مشكلة انقسامات مجتمعية تشهدها كثير من المجتمعات العربية والأجنبية على حدٍ سواء، مثلما شهدها ولا زال يشهد تصعيداتها بين الحين والآخر المجتمع العراقي، إذ ان الواقع الاجتماعي العراقي، بدا يتفهم وبكل وضوح أزمة الانقسامات، مما يتطلب الأمر العمل الدءوب والمتواصل على صياغة وتشكيل رأي عام وطني، وتفعيل عوامل الوحدة والتلاحم والتبلور داخل المجتمع العراقي، من أجل أن تكون قضية الوحدة الوطنية وعوامل تلك الوحدة هي المحك، لاسيما بعد أن باتت مسألة الانقسام الطائفي تفرض نفسها بكل ثقل وقوة على حاضر ومستقبل العراق، ذلك أن الجهات المتعارضة، والأحزاب المتناحرة لم تلحظ، ولم تكترث لقضية الهوية الوطنية، بخطاباتها المؤدلجة، مما أسهم في طمس وتشويه تلك الهوية وضياع ملامحها.

الإيمان بالتعددية:إتقان التعامل مع التنوع والاختلاف

ان التعددية تعني الإيمان بشرعية تعدد القوى والآراء الدينية، والاجتماعية، والسياسية، واحترام حقها في التعايش، وفي التعبير عن نفسها، وفي ضمان المشاركة في الحياة وعلى مختلف الأصعدة: السياسية، والدينية، والاجتماعية وذلك يلزم:

١- ضرورة تقبل التنوع والاعتراف بوجوده داخل المجتمع.

٢- احترام ذلك التنوع والتسليم بما يترتب عليه من اختلاف وتضارب في العقيدة واللغة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات، ومن ثم الأوليات.

٣- أن تجري وتتم عملية ذلك التنوع والاختلاف ضمن إطار مناسب يتيح للجميع فرصة المشاركة وإبداء الرأي.

إذ ان التعددية تعني مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير في القرار السياسي في مجتمعها[٥٢]. وهذا يعني أنه ليس من المهم تأكيد قبول التنوع والاختلاف فحسب، بل لا بد من تحديد الطريقة المثلى للتعامل والتعايش مع ذلك التنوع، من دون المساس بخصوصية وهوية الآخر، كما فعل الرسول الأكرم محمد(ﷺ) في التعاطي مع التنوع والاختلاف، في تعامله مع سلمان (الفارسي) وصهيب (الرومي)، وبلال (الحبشي)...من منطلق الإيمان الحقيقي المبني على روح الأخوة عملاً بقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[٥٣] فكما هو معلوم لدينا ان الرسول الأكرم قد اختار بلال الحبشي على الرغم من لكنته غير السليمة مؤذناً له وقام بأداء الآذان لأول مرة من على سطح الكعبة المشرفة... وانه (ﷺ) اختار صهيب الرومي أول داعية ومبعوث له إلى المدينة المنورة قبل الهجرة إليها[٥٤]..وكأنه (ﷺ) أراد ان يعطينا الطريقة المثلى في التعاطي السليم مع التنوع والاختلاف، عن طريق الاحترام المتبادل وحفظ خصوصيات الآخرين وحفظ كرامتهم وحقوقهم. ولهذا وجب علينا التركيز على المشاعر الأخوية والوحدوية، في حياتنا، إذ نفترض وجود نزعات أخوية بناءة، وميول تعددية تؤمن بحق الآخرين في مشاركتنا الحياة السياسية واليومية، ميول تركز على التجميع بدل التفريق، انطلاقاً من المشتركات الأساسية، لذا فإن ظهور حالة من التقاطع والاقتتال الطائفي، يعني ذلك الابتعاد عن جوهر الإسلام الحقيقي، والابتعاد عن

الإيمان بمسألة تقبل الآخر، مما يتيح الفرصة للأفكار الهدامة والأفكار الهامشية، ان تطفو على السطح لتحل محل الأفكار والتعاليم الجوهرية.

لذا لابد من تجنب ظاهرة الاصطفافات، الطبقية، والطائفية، والمذهبية، فكما هو معلوم ان الاصطفاف الاجتماعي حين يكون طبقياً، أو طائفياً، أو مذهبياُ كما هو في الغرب تتكون الجماعات والأحزاب على أسسٍ طبقية- إيديولوجية أما حين تكون تلك الاصطفافات إنسانية ومشحونة بروح الأخوة فمؤكداً أن تكون التجمعات إنسانية متحابة ومتراصة، عملاً بقوله (ﷺ): (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً).

لذا فأن مصلحتنا الوطنية وحفاظا على هويتنا العربية، والإسلامية، والعراقية تحتم علينا إعادة قراءة واقعنا الاجتماعي بشكل صحيح، وتفهم مبناه الاجتماعي المتنوع، واتخاذ التعددية نهجا وقيما للحفاظ على وحدة مجتمعنا أرضاً وشعباً تحت خيمة عراقية واحدة. قراءة التعددية قراءة بعيدة عن الانقسامية، إذ ان التعددية تعني تقبل الآخر وتتعامل مع وجود دوائر الانتماءات المختلفة وتزيد من تماسك المجتمع من دون تقسيمه وتفرقه. التعددية تعني إعطاء حيزاً للآخر السياسي، والطائفي، والمذهبي، وتعني أن تحل قيم التقبل والاحترام المتبادل محل قيم التعصب من جهة ونهج الموقف الأحادي الذي يفرض على الجميع من جهة أخرى. هذا يعني أن تتعامل كل طائفة، أو جماعة، أو تيار أو حزب سياسي مع الحزب الآخر على أنه حزب يستمد شرعيته بكونه يمثل فئة من فئات شعبنا وعلى أن معاداته تعني معاداة فئة أو مكون من فئات ومكونات هذا الشعب، عملاً بقوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾(٥٥). وللخلاص من كل مظاهر الفرقة والتشرذم لابد لنا بوصفنا عراقيين، (مثقفين، وسياسيين، وعلماء الدين، والكفاءات، وجميع المواطنين) العمل بالمقترحات الآتية:

١- العمل على كفالة وضمان تحقيق المشاركة العادلة والفاعلة لكافة الأفراد والجماعات كافة، على أسسٍ وطنية وبعيدة عن كل ما هو خلاف ذلك.

٢- ضمان تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية على مختلف الميادين: السياسية، والاقتصادية، والثقافية.

٣- التسليم والإقرار بوجود التنوع، والاختلاف داخل المجتمع، وتبني مبدأ الحوار الوطني الفكري المتواصل، من اجل صهر تلك التنوعات والاختلافات الاجتماعية في بوتقة وطنية واحدة.

٤- ان تكون الحكومة المركزية هي من يمسك زمام الأمور في البلاد، على أسسٍ وطنية،مع منح تفويضات وصلاحيات للحكومات المحلية، بما يضمن أحقية كل محافظة أو إقليم أو منطقة، في التشارك بخيرات البلاد، وتجنب مبدأ الحرمان النسبي.

٥- ان تتمتع كل فئة أو مكون من الفئات بالحقوق نفسها مثلما عليها الواجبات نفسها، والسعي لتحقيق فرص متساوية للتعليم والوظائف للجماعات كافة.

٦- ومما لا شك فيه أن التعددية، الدينية والطائفية والمذهبية والقومية، ليست هي المسؤولة عن أي نزاع من النزاعات التي تعرفها المجتمعات الإنسانية. وليس لوجودها أي نصيب في ما تعاني منه الدول والمجتمعات من حروب واقتتالات، والحياة السياسية والعقائدية من توتر وتمزق واضطراب.إن المسؤول عن كل ذلك هو استغلال التعددية، أي توظيفها من النخب الاجتماعية في الصراعات السياسية والاقتصادية. ويدخل هذا الاستغلال مباشرة في حقل السياسة، لا في حقل المعتقدات الدينية، أو الاختلافات القومية، أو الجماعات الاثنية.

الخاتمة

مما تقدم يتضح أن المجتمع العراقي هو مجتمع تعددي، وليس بالضرورة ان يكون مجتمعاً انقسامياً أو منقسماً، فالتعددية الاجتماعية هي صفة اجتماعية وثقافية بالأساس. وأنها تعبر عن عنصر موجود في كافة المجتمعات البشرية كافة تقريباً. واليوم يدخل العراق مرحلة جديدة ، ونسمع أصواتاً ذات أصداء متباينة فبعضهم يتكلم عن امة عراقية، والآخر يتمسك بأن العراق جزء من أمة أكبر. وبينما يصر بعضهم على أن الإسلام مصدر التشريع، يرى آخرون انه أحد المصادر، وليس المصدر المطلق...الخ

إذا ًنحن على مفترق طرق وعلينا أن نجيب عن كل الأسئلة التي يثيرها التعدد الإثني والتنوع الاجتماعي من دون إغفال أو نسيان ولو لوهلة صغيرة أن العراق ينبغي أن يبقى واحداً موحداً.

في هذه الدراسة انطلقنا من إطار مرجعي، وهو البلورالية والتي تؤكد:

أن التعددية فكرة تنبذ التعصب، والتعددية فكر وموقف يمكن نثقف ونشأ عليها الأجيال ونكرس في أذهانهم مبدأ يُقر بأن هنالك أكثر من "صح" واحد وبأن تحقيق الذات الجماعية والفردية يجري بموازاة مع ضمانِ ذات الآخر وحقوقه الجماعية (أنا وأنت معا).

إذ إن التعدد الإثني في العراق لابد أن يحترم، وهذا الاحترام هو تعبير عن حقوق إنسانية غير قابلة للتصرف أو الانتهاك، وغير قابلة للتجزئة، فهي واحدة لجميع البشر، بغض النظر عن اللون، أو الدين، أو القومية، أو الطائفة، كم أقرتها المواثيق الدولية، بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مروراً بالعهود الدولية المختلفة، وصولاً إلى هذا التوجه الدولي العام نحو إقرار الديمقراطية، ورفض الديكتاتورية، وتطبيق نطاق دور الدولة ومركزيتها.

الوجه الأخر لتلك المرجعية هو: أن التعدد وما يتصل به من احترام للحقوق، ينبغي أن لا يهدد وحدة العراق التي هي خيمة الجميع.

وعلى الجميع أن يعززها ويعمل على أن يستمد منها هوية وطنية عامة وشاملة نحمل جميعاً عنوانها وهو: نحن عراقيون.

إذ إن أزمة العراق هي أزمة مركبة، تميزت بطابعها التراكمي، الذي بني على ارثٍ مغلوط، وبتوالي قيمها المضافة، وتداخل عواملها المساعدة والأساسية، ويمكن القول إن سياقاتها، أظهرت أن ثمة تغاضٍ عن مصادر وحدة المجتمع العراقي وثقافته الوطنية والتنازل عن قيم المواطنة لحساب عوامل الانقسام والصراع. ولا شك إن كل دراسة موضوعية عن ثنائية العنف ولاسيما بدوافع الثأر والانتقام، والتسامح، يمكن أن توفر رؤية مفيدة سواء للخلاص من الأزمة أو لبناء حصانة عقلية تحول دون احتمال تكررها.

إن في كل بنية اجتماعية بذور صراع وعنف، كما أن كل مجتمع، يوجد آليات وإجراءات تلجم ذلك العنف وتحول دون انتقاله من الإمكان إلى الفعل، وحين تفشل تلك الإجراءات يمكن القول إن أزمة قد حدثت.

ومنها أسباب داخلية، ناجمة من سوء التوزيع العادل للثروة الوطنية، أو سوء توزيع السلطة، أو العداوات الطائفية والإثنية، ويمكن القول إن الأزمات الكبرى في عالم اليوم هي نتاج الأسباب الداخلية والخارجية.

لقد قدم بعض الباحثين نظرية عن الصراعات والحروب الأهلية تقوم على ثنائية (الجشع والجور). إذ إن وراء كل نزاع أهلي أو حرب أهلية عامل جشع ورغبة في مواصلة الكسب، أو الاستيلاء على موارد البلاد وخيراته لصالح طرف أو مكون معين، وحرمان المكونات الأخرى من التمتع بحقها بذلك المورد الوطني، وهو ما يسمى الأجندة الاقتصادية للصراع، وذلك يتحقق عندما تشعر إحدى الجماعات أو المجموعات داخل المجتمع بما يسمى بـــ(الحرمان النسبي)، أي شعور الأشخاص بحرمانهم من حقوق بالمقارنة مع أشخاص آخرين في المجتمع نفسه.

كما يمكن ان يحدث ذلك في الوقت نفسه، تحقيق عامل الشعور بالظلم والتهميش لدى بعض الفئات والأطراف.

على أننا مع الإشارة إلى تلك الثنائية نلحظ انتشار تصورات – ليست بالضرورة ان تكون حقيقية– تتعلق بالدفاع عن العقيدة أو الجماعة الإثنية، تؤدي إلى تشجيع الاقتتال، والتناحر، والتصادم، والى قتل الآخر وتدميره، وبذلك يصبح القتل مبرراً والموت مقبولاً، مما يفضي إلى شرخاً عظيماً وتصدعاً كبيراً في جسد المنظومة أو البنية الاجتماعية للمجتمع.

من جانب آخر حرصنا في هذه الدراسة على أن نقدم فيها مقترحات وآراء للخروج من الأزمة من خلال التعرف على عواملها، مما يساعد على لملمة الشمل، وتضميد الجراحات التي نجمت من الأزمات الطائفية التي شهدها البلاد، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وإعادة توزيع الثروة والسلطة على قاعدة مبدأ العدالة وتكريس الإعلام الذي يحث على الحوار، والتسامح، وينبذ التناقض، ويتجنب إشاعة الرموز الانقسامية، وإعادة النظر في مناهج التربية والتعليم، فضلاً عن التمسك بالدين بوصفه رسالة الأديان السماوية، لما تحمله من قيم تساعد على نبذ الفرقة، والتعاون على البر والتقوى، مثلما تحث على المحبة والتعاون ورفض العدوان وإدانة التمييز بكل صوره وأشكاله.

قائمة المصادر

- **أولاً: القران الكريم.**
- **ثانياً: الكتب والمجلات العربية والمترجمة:**

١- ابن منظور لسان العرب، ج١وج٦، لبنان/ بيروت- دار صادر، ٢٠٠٥.

٢- د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦.

٣- أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية.. إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في:ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي،١٩٨٩

٤- شارلوت سيمور- سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة/القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩.

٥- جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة: جورج كتورة، كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ٢٠١٢.

٦- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،القاهرة، جـــ٢، ط ٣، ١٩٨٥.

٧- محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية،٢٠٠٢.

٨- د.كريم محمد حمزة. الطيف ألاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة، دراسة قدمت إلى مؤتمر المركز العلمي العراقي في بغداد، مؤتمر مستقبل الثقافة في العراق، ٢٠١٢.

٩- مصطفى منجود، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،١٩٩٣.

١٠- د.رشيد الخيون وآخرون، الطائفية: صحوة الفتنة النائمة، مجموعة باحثين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي/ الإمارات العربية المتحدة، ط٣، ٢٠١١.

١١- د. رشيد الخيُّون، المجتمع العراقي: تراث التسامح والتكاره،معهد الدراسات الإستراتيجية، ط١، بيروت،٢٠٠٨.

١٢- محمد النجار وآخرون، منهج آخر في التعاطي مع التراث، دراسة منشورة ضمن كتاب الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، نخبة من الباحثين، من إصدارات معهد الأبحاث والتنمية الحضارية/ بغداد، العارف للمطبوعات، لبنان/بيروت، ٢٠٠٨.

١٣- عبد الكريم سروش، الصراطات المستقيمة: قراءة جديدة لنظرية التعددية الدينية، ترجمة: احمد القبانجي، الانتشار العربي، لبنان/ بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

١٤- محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر،٢٠٠٣.

١٥- محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية،٢٠٠٢.

١٦- احمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، دراسة ضمن كتاب: التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، تحرير د. سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩.

١٧- الآن تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١.

١٨- د. عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠٠٠.

١٩- جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،١٩٩٣.

٢٠- هارالدر موللر، تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتغتون، ترجمة د. إبراهيم أبو هشهش، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس، ط،١، ٢٠٠٥.

٢١- د.فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة امجد حسين، منشورات الجمل، ط١، بيروت،٢٠١٠.

٢٢- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني إلى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٢٣- د. رباح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق: دراسة في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراجامعة بغدادا كلية الآداب منشورة في: دار العرب والنور للدراسات والترجمة، سوريا، ط١،.٢٠١٠

٢٤- د. حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦.

٢٥- د. رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٥.

٢٦- عبد الجبار وحيد الحجامي، التنوع والاختلاف: والوحدة الوطنية، بحث مقدم إلى مؤتمر الحوار الحضاري لمكونات العراق، الهيئة العليا لمكتب السيد الشهيد الصدر، بغداد، دار المعمورة للطباعة والنشر، دون الإشارة لتاريخ الطبع.

- **المصادر الاجنبية:**

27- Coon Carleton, The story of the middle east – N.Y – Henry lotto co., 1958.

28- The Oxford English Dictionary, The Clarendon Oxford,1956.

29- John Rex, Ethnic Minorities in the Modern nation State, Macmillan press Ltd, London,1996,pp.15-17.

30- G.E Fuller, Iraq in the Next Decade: will Iraq survive until 2002, N.Y,Round1998.

- **شبكة الانترنت:**

31- Encyclopedia Britanica,Vol.8,p.51.

٣٢- مؤسسة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تصنيفات علم الاجتماع، استرجع بتأريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ من الموقع www.wikiped.org/wik.

٣٣- هبة رؤوف عزت، التعددية..معضلة العقل السياسي العربي، استرجع بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣٠، من الموقع الالكتروني:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem

٣٤- فاخر السلطان، التعددية في بعدها السياسية، استرجع بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩من الموقع الالكتروني:.http://www.metransparent.com

٣٥- معجم المصطلحات السياسية، بوابة فلسطين القانونية، النسخة الالكترونية، استرجع بتأريخ ٢٠١٣/٥/٣٠، من الموقع: www.pal-lp.org.

٣٦- وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، بحث منشور على شبكة الانترنت، استرجع بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣١، من الموقع:.www

الهوامش والمصادر:

(*) كما هو الحال في اجتماع وتجمع أفراد اللون أو الطيف، أو المعتقد، الواحد من اجل انجاز عمل أو التعاون على التصدي لخطر معين قد يداهمهم، أو التعبير عن الثقافة الفرعية الخاصة بأعمال طقسية ذات طابع ديني أو قومي،(مثل: مراسم عاشوراء أو الاحتفال بذكرى ولادة النبي محمد (ﷺ) عند المسلمين، واحتفالات أعياد نوروز عند الاكراد) أو كما هو الحال في التكافل الاجتماعي، عند معاونة ابن العشيرة على دفع أموال الدية(الفصل العشائري) الواقعة عليه نتيجة مشكلة ما.

(١)احمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، دراسة ضمن كتاب: التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، تحرير د. سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩، ص٢٦.

(٢) القران الكريم، سورة الشورى، الآية رقم ٣٨.

(٣) القران الكريم، سورة آل عمران، الآية رقم ١٥٩.

(٤)احمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، المصدر أعلاه، ص ٣٣،ص٤٨ وما بعدها.

(٥)مؤسسة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تصنيفات علم الاجتماع، استرجع بتأريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ من الموقع www.wikiped.org/wik.

(٦) شارلوت سيمور- سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الانثروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري، المركز القومي للترجمة/القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩، ص٢١٧.

(٧) د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦ ، ص٣١٧.

(٨) كميليكا ويل، أوديسيا التعددية الثقافية، عالم المعرفة، ج١، الكويت، ٢٠١١، ص١٨–ص١٩.

(*) سنتناول موضوع التعددية والانقسامية والفرق بينهما في المبحث الثالث من هذه الدراسة.

(٩) ابن منظور لسان العرب، ج١وج٦، لبنان/ بيروت- دار صادر، ٢٠٠٥، ص ٥٦– ص١٠٢.

(١٠)جان فرانسوا دورتيه، معجم العلوم الإنسانية، ترجمة: جورج كتورة، كلمة ومجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ٢٠١٢، ص٢٣٤–ص٢٣٥.

(١١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،القاهرة، جـــ٢، ط ٣، ١٩٨٥.ص ٦٠٨.

(١٢) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية،٢٠٠٢، ص ٢٠.

(13) The Oxford English Dictionary, The Clarendon Oxford,1956,P1528.

(١٤) د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص٣١٧.

(15) Encyclopedia Britanica,Vol.8,p.51.

(١٧) فاخر السلطان، التعددية في بعدها السياسية، استرجع بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩من الموقع الالكتروني: http://www.metransparent.com.

(١٧) الان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١، ص٢٤٩.

(١٨) معجم المصطلحات السياسية، بوابة فلسطين القانونية، النسخة الالكترونية، ص١٥-ص١٦، استرجع بتأريخ ٢٠١٣/٥/٣٠، من الموقع: www.pal-lp.org.

(٢٠) وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، بحث منشور على شبكة الانترنت، استرجع بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣١، من الموقع:.www

(٢٠) د.كريم محمد حمزة. الطيف ألاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة، دراسة قدمت إلى مؤتمر المركز العلمي العراقي في بغداد، مؤتمر مستقبل الثقافة في العراق، ٢٠١٢، ص٦.

(٢١) د. عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٥.

(٢٢) د. عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، المصدر أعلاه. ص١٩

(٢٤) نقلاً عن وفاء لطفي: مصطفى منجود، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،١٩٩٣، ص٤.

(٢٤) د.كريم محمد حمزة. الطيف ألاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة، مصدر سابق، ص١٢.

(٢٦) وفاء لطفي: التعددية المجتمعية، مصدر سابق، ص٩.

(٢٧) هبة رؤوف عزت، التعددية..معضلة العقل السياسي العربي، استرجع بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣٠، من الموقع الالكتروني:http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem

(٢٩) هبة رؤوف عزت، التعددية..معضلة العقل السياسي العربي، مصدر سابق، ص٢.

(٣٠) القران الكريم، سورة الحجرات، الآية رقم ١٣.

(٣١) القران الكريم، سورة هود، الآية رقم ١١٨.

(٣٢) هبة رؤوف عزت، التعددية..معضلة العقل السياسي العربي، مصدر سابق، ص٣.

(*) كما هو الحال في التأسيس العثماني للدولة في العراق، وحكم العراق على هذا النحو قرابة أربعة قرون(من القرن السادس عشر وحتى القرن العشرون)، إذ سعت السلطات العثمانية إلى تغيب مذهب وتقديم الآخر، والتشدد في معاملة بقية الأديان والملل بدعوى الحفاظ على قوة وحضور الآصرة الإسلامية!!!.إذ أرخت تلك السياسة بظلالها القاتمة على المجتمع العراقي، وتمايزه على المستوى الاجتماعي. لتفاصيل أكثر عن هذا الموضوع:(راجع: بحث د.رشيد الخيون، توظيف الطائفية سياسياً،

ضمن كتاب الطائفية: صحوة الفتنة النائمة، مجموعة باحثين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي/ الإمارات العربية المتحدة، ط٣، ٢٠١١، ص٣٥)

(٣٣) رشيد الخيُّون، المجتمع العراقي: تراث التسامح والتكاره،معهد الدراسات الإستراتيجية، ط١، بيروت،٢٠٠٨، ص٧.

(٣٤) محمد النجار وآخرون، منهج آخر في التعاطي مع التراث، دراسة منشورة ضمن كتاب الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق، نخبة من الباحثين، من إصدارات معهد الأبحاث والتنمية الحضارية/ بغداد، العارف للمطبوعات، لبنان/بيروت، ٢٠٠٨، ص٥١.

(٣٥) عبد الكريم سروش، الصراطات المستقيمة: قراءة جديدة لنظرية التعددية الدينية، ترجمة: احمد القبانجي، الانتشار العربي، لبنان/ بيروت، ط١، ٢٠٠٩،ص١٥.

(*)عبد الكريم سروش: هو الاسم المستعار لحسن حاج فرج الدباغ، من كبار المثقفين الإيرانيين الدينيين المعاصرين، من مواليد طهران سنة ١٩٤٥، وكان فضلاً عن تخصصه في الكيمياء والصيدلة متبحراً في فلسفة العلم ومطلعاً على معطيات أحدث تياراتها النقدية الحديثة وتراث المدرسة الوضعية.كان سروش قريباً من علي شريعتي ومرتضى مطهري، وهما وجهان محوريان في مرحلة ما قبل الثورة في إيران، وبعد الثورة عاد إلى بلده وشغل مناصب عليا في الدولة وأخرى بحثية أهمها مؤسسة الأبحاث والدراسات الثقافية. ظهر سروش منذ أوائل الثمانينيات كواحد من الكتاب غزيري الإنتاج في إيران، وعالجت كتاباته الأولى النظريات الماركسية وموضوعات فلسفة العلم، ميزة سروش أنه مفكر = تكونت ثقافته ومنهجيته في البحث من أبعاد علمية متعددة فضلاً عن الاختصاص في الصيدلة والكيمياء هو متابع لأحدث الدراسات الغربية في التاريخ وفلسفة العلوم وعلم المعرفة (الإبستومولوجيا)، وهو فضلاً عن ذلك ناشط ثقافي وسياسي ومتبحر في علم الكلام والتفسير. لمعلومات أكثر: راجع موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(*) Ghetto: الغيتوات: ومفردها كيتو وتعني المناطق المعزولة، إذ تشير الأحياء التي كانت توجد في مدن العصور الوسطى- أي قبل ظهور عصر التنوير في أوربا- وكان اليهود يعيشون فيها بعزل عن باقي السكان ولكنها كانت في جميع الأحوال تهيئ ظروفاً ملائمة لتكوين نمط متميز من الثقافة، وتدل كلمة الكيتو بمعناها العام على بيئة طبيعية تقيم فيها أقلية سلالية. انظر: د. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص١٧٨.

(٣٦) عبد الكريم سروش، الصراطات المستقيمة، مصدر سابق، ص١١.

(٣٧) نقلاً عن وفاء لطفي انظر :أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية.. إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في:ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي، ٢٤-١٩٨٩/٣/٢٦، ص ٣.

(٣٨) محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر،٢٠٠٣، ص ٣٧٠.

(٣٩) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان، المركز العالمي للدراسات السياسية،٢٠٠٢، ص ٢٢.

(٤٠) جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،١٩٩٣، ص٧-ص٨.

(٤١) القران الكريم، سورة المؤمنون، الآية رقم ١٥٥.

(*) (John Rex: جون ريكس): هو عالم اجتماع بريطاني الأصل، والمولد جنوب أفريقيا عام ١٩٢٥ في مدينة بورت إليزابيث، وانتقل إلى بريطانيا. وكان محاضرا في جامعات ليدز (١٩٤٩-١٩٦٢) (حيث كان الناشط اليساري الرائد هناك. وكان أيضا عضوا في لجنة خبراء اليونسكو الدولية المشرفة على العنصرية والتحيز وعمل رئيساً للجنة البحوث في جمعية الدولية لعلم الاجتماع ومشرفاً على الأقليات العرقية والإثنية للفترة من(١٩٧٤-١٩٨٢).

(42) John Rex, Ethnic Minorities in the Modern nation State, Macmillan press Ltd, London,1996,pp.15-17.

(٤٣) جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة، مصدر سابق، ص ١٩.

(٤٤) المصدر أعلاه، ص ٢٧.

(٤٥) المصدر أعلاه، ص٢٠.

(٤٦)هارالدر موللر، تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتغتون، ترجمة د. إبراهيم أبو هشهش، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس، ط،١، ٢٠٠٥ ، ص٩٨ .

(٤٧) د.فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة امجد حسين، منشورات الجمل، ط١، بيروت،٢٠١٠، ص٨٥.

(*) يستعمل مصطلح التعددية على نحو غامض يتداخل مع مصطلح آخر هو الانقسامية إذ يذكر فيرنيفال وهو احد رموز النظرية التعددية، أن المجتمع التعددي هو ذلك المجتمع الذي لا توجد فيه جماعات متكاملة. إذ ليس لدى الإفراد أهداف عامة أو جماعية بل إن المجتمع التعددي يتألف من خليط من الجماعات العرقية التي لا تجمعها رابطة. لتفاصيل أكثر عن هذا الموضوع يراجع:

- Coon Carleton, The story of the middle east – N.Y – Henry lotto co., 1958

– وفي اعتقادنا إن كارلتون يخلط بين التعددية والانقسامية (ينظر: د. كريم محمد حمزة، التكوين ألاثني في العراق: بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة، دراسة قدمت لمركز الزمان، بغداد، كانون أول ٢٠٠٣م).

(48) G.E Fuller, Iraq in the Next Decade: will Iraq survive until 2002, N.Y,Round1998.

(49) G.E Fuller, ibid. p25

(٥٠) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني إلى قيام الجمهورية، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٣١.

(٥١) د. رباح مجيد الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق: دراسة في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراجامعة بغدادا كلية الآداب منشورة في: دار العرب والنور للدراسات والترجمة، سوريا، ط١،٢٠١٠، ص١٧٥.

(٥٢) د. حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦م ص ٣٠ ــ ٣٦.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٦ – ص٣٧.

(٥٤) د. رياض عزيز هادي، من الحزب الواحد إلى التعددية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٥، ص٦٣.

(٥٥) القران الكريم، سورة الحجرات، الآية رقم ١٠.

(٥٦) عبد الجبار وحيد الحجامي، التنوع والاختلاف: والوحدة الوطنية، بحث مقدم إلى مؤتمر الحوار الحضاري لمكونات العراق، الهيئة العليا لمكتب السيد الشهيد الصدر، بغداد، دار المعمورة للطباعة والنشر، دون الإشارة لتاريخ الطبع، ص٢٠.

(٥٧) القران الكريم، سورة المؤمنون، الآية رقم ٥٣.